Warith Scientific Journal

تقييم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية وأثرها في مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

Evaluation of the depository and credit function of commercial banks and its impact on the index of the number of shares traded for the sectors of the Iraq Stock Exchange

الباحث مناف محمد خليل
Manaf Mohammed Khaleel
manaf.m@s.uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University/ College of Administration and Economics

أ.م.د أمير علي خليل
Assest.Prof.Ameer Ali khaleel
ameer.ali@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University/ College of Administration and Economics

المستخلص:

تؤدي المصارف التجارية دور كبير في عملية النمو الاقتصادي للبلد حيث ان وجود نظام مصرفي فعال من شانه ان يدفع بعجلة الاقتصاد إلى الدوران والذي بدوره يؤثر على نشاط سوق الأوراق المالية من خلال الوظائف الأساسية التي تقدمها المصارف حيث يعاني سوق العراق للأوراق المالية من ضعف في نشاط الشركات المدرجة فيه ويهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثير قبول الودائع من الشركات المدرجة في السوق ومنح الائتمان لتلك الشركات على نشاط السوق وهل ان هناك اثر لتلك الوظائف على نشاط السوق من خلال بيان اثر تلك الوظائف على مؤشر عدد الأسهم المتداولة لتلك الشركات واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والإحصائية لتحقيق أهدافها تحليلات الانحدار المتعدد لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات البحث وعن طريق استخدام البرنامج الإحصائي $SPSS_{V.23}$ وبرنامج الأكسل. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها لم تؤدي المصارف التجارية الوظائف المرجوة منها بالشكل الذي يسمح لها من التأثير على نشاط سوق العراق للأوراق المالية وتحقيق النمو في السوق واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات اهمها ضرورة اتخاذ المصارف برامج تستهدف القطاعات الأكثر ضعف في السوق مثل قطاع الاستثمار والتأمين من خلال توجيه البنك المركزي وتشجيع المصارف التجارية على ذلك.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة الايداعية ، الوظيفة الائتمانية ، قطاعات سوق العراق للأوراق المالية

Abstract:

Commercial banks play a major role in the economic growth process of the country, as the existence of an effective banking system would push the wheel of the economy into rotation, which in turn affects the activity of the stock market through the basic functions provided by banks, as the Iraqi stock market suffers from a weakness in the activity of companies The aim of this research is to show the impact of accepting deposits from companies listed in the market and granting credit to these companies on market activity and whether there is an impact of these jobs on market activity by showing the impact of these jobs on the index of the number of shares traded for those companies. The study used a set of methods Financial and statistical to achieve its objectives multiple regression analyzes for the purpose of testing the direct effect relationships between the dimensions of the research variables and by using the statistical program SPSSV.23 and the Excel program. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that commercial banks did not perform the desired functions in a way that allows them to influence the activity of the Iraqi market for securities and achieve growth in the market. And insurance by directing the Central Bank and encouraging commercial banks to do so.

Key words: **The depository function, The credit function, The sectors of the Iraqi stock market**

1.المقدمة:

تعد الأسواق المالية إحدى المؤسسات القطاع المالي المهمة في البلد ، فهي تساهم بشكل كبير في دعم الشركات المساهمة في السوق من خلال عرض أسهمها للبيع كمصدر من مصادر التمويل المهمة ، ولاهمية القطاع المصرفي باعتباره احد أهم القطاعات المساهمة في السوق المالية فهو يضم اكبر عدد من الشركات لمساهمة في السوق، تم دراسة دور المصارف التجارية من خلال الوظائف التي تقوم بها وباعتبارها احدى أهم المؤسسات النقدية ولدورها الكبير في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الائتمان المصرفي ولتمتعها برؤوس أموال كبيرة فضلا عن كمية الودائع التي تحصل عليها هذه المصارف لكبر وحجم مساهمتها في الاقتصاد الوطني، لذا تقرر تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تساهم به المصارف في سوق الأوراق المالية حيث يعاني السوق من ضعف كبير في نشاط الشركات العاملة فية يعود ذلك إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالوضع الأمني والجزء الأخر متعلق بالثقافة المصرفية لدى الجمهور وأيضا يوثر الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام على نشاط السوق.

1. منهجية البحث:

1-1 مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في بيان الدور الذي تلعبه المصارف التجارية من خلال وظائفه الاساسية للتأثير على قيمة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للشركات المدرجة في القطاعات العاملة في سوق العراق للاوراق المالية حيث يلاحظ ان هناك ضعف في نشاط الشركات المدرجة في السوق على مستوى مختلف القطاعات والذي قد يكون تأثيرها معدوم في بعض منها ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الأتي

هل يتأثر عمل الشركات المدرجة في سوق العراق بتأدية المصرف لوظائفه الاساسية الايداعية والائتمانية؟

1-2 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن المصارف التجارية لها دور واثر كبير في عملية التنمية الاقتصادية لذلك لابد من توضيح دورها في عملية التنمية من خلال المفاهيم المتعلقة بالوظائف الأساسية الايداعية والائتمانية من جهه وكذلك المفاهيم المتعلقة بالاسواق المالية وابرز مؤشراته وكذلك ابرز القطاعا ت العالمة فيه

1-3 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الأتي:

1. التعرف على المضامين العلمية لكل من الوظائف الايداعية والائتمانية السوق المالي وعلاقة هذه المفاهيم مع بعضها.
2. قياس أثير كل من الوظيفة الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الأسهم المتداولة للشركات المدرجة في مختلف قطاعات السوق سوق العراق للأوراق المالية.
3. بيان دور المصارف التجارية واهميتها في تنشيط سوق العراق للاوراق المالية من خلال علمها الرئيس كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

1-4 فرضية البحث:

تبنى البحث فرضية أساسية وهي:

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر الاسهم المتداولة للقطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

1-5 منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الكمي والمنهج التحليلي للوقوف على متغيرات البحث لغرض قياس حجم الأثر بين المتغيرات .

1-6 الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

يمكن توضيح حدود الدراسة عبر النقاط الآتية :

1. **الحدود الزمنية**: يتمثل الإطار الزمني للدراسة في بيانات سنوية عن إجمالي حجم الودائع والائتمان للمصارف التجارية وبعض مؤشرات سوق العراق للفترة من (2005-2021).
2. **الحدود المكانية**: يتمثل الإطار المكاني للدراسة في المصارف التجارية والقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2-الاطار النظري:

2-1 الوظيفة الايداعية:

تتمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسة المصرفية التجارية في قبول الودائع من العملاء، تسهل المصارف على الأشخاص توفير الأموال وإيداع فائض الدخل من أجل راحة العملاء و تقدم مجموعة متنوعة من حسابات الودائع.

2-1-1 مفهوم الوظيفة الايداعية:

تمثل الودائع المصدر الأهم لأموال المصارف التجارية كما وتحقق المصارف أرباحها من الودائع خلال ما تحصل عليه من هامش ربح نتيجة الفرق بين الفوائد المتحصله من القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على تلك الودائع (Bain & Howells (250 : 2008، ولقد عرفت الوديعة في قانون المصارف العراقي بأنها(مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتا في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة إما عند الطلب أو في وقت أو ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما(Iraqi Banking Law،2004)

2-1-2 استراتيجيات جذب الودائع:

أن التحدي الأكبر الذي يواجه الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة هو المنافسة، وبسبب المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي ظهرت الحاجة بشكل كبير إلى استخدام استراتيجيات جديدة لتعبئة الودائع من قبل المصارف تختلف الاستراتيجيات المتخذة في جذب الودائع عن استراتيجيات البيع المادي لان هذه الاستراتيجيات تتطلب تحديد العملاء واحتياجاتهم وما يحفزهم (Osuala, A. E., 2020:2) ، لذا يجب على المؤسسة المالية أن تتبنى طرق جديدة لتنمية قاعدة ودائعها الأساسية وأن تكون لكل مؤسسة مالية خطط إستراتيجية شاملة لنمو الودائع وان تكون مركزة وقابلة للقياس(Machona, & Kaseke (,2013:35) .

2-1-3 انواع الودائع :

تقسم الودائع لدى المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي للمودعين إلى:

أ) ودائع المشاريع التجارية

يأخذ هذا النوع من الودائع صفة التقلب في أرصدته نتيجة للتقلب في ظروف النشاط الذي تمارسه المشاريع التجارية لذا من الطبيعي دراسة أوضاعها لنتمكن من توقع توقيتات السحب خلال الفترة الزمنية لوضع استراتيجيات خاصة بتوفير السيولة ومن ثم مواجهة السحوبات المحتملة (Sultan et al,2005:289).

ب) ودائع المشاريع الصناعية

يكون ارتباط هذا النوع من الودائع بالدورة الانتاجية لها حيث في بداية الدورة الانتاجية لتلك المشاريع يلاحظ زيادة في حركة السحب والتحويلات من حسابات هذه المشاريع لتأمين شراء مستلزمات الانتاج وتوفير الأجور ومع نهاية العملية الانتاجية تزداد حركة الإيداعات نتيجة لتحصيل الذمم المدينة وبيع السلع المصنعة (Hanafi,2008:109)

ج) ودائع المشاريع الزراعية

يكون ارتباط هذا النوع من الودائع بحركة الدورة الزراعية فهي مشابه للمشاريع الصناعية من حيث المبدأ إذ تزداد المبالغ المسحوبة بداية المشروع ومن ثم تنخفض الأرصدة وعند بيع المحاصيل تكون هناك زيادة في المبالغ المودعة ومن جانب آخر قد يحدث سحب موسمي للمزارعين لمواجهة السحوبات الشخصية مثل فترات الأعياد والمناسبات (Hanafi,2008:109)

د) ودائع المشاريع الخدمية

يتمثل هذا النوع من الودائع بالودائع الخاصة بالفنادق ومؤسسات النقل والسياحة ونلاحظ هنا خلافاً للسحوبات العادية لهذه الأنشطة تحتاج لسحب كميات كبيره من مبالغ الودائع الخاصة بها لتغطية نفقاتها الرأسمالية مثل عمليات التجديد والتوسع كما يلاحظ لبعض منها ارتفاع واضح في عمليات السحب والإيداع في مواسم معينة من السنة (Al-Shammari,2009:359)

2-1-4 تاثير النمو الاقتصادي على ودائع المصارف التجارية

يمكن قياس النمو الاقتصادي عن طريق الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس لمستويات المعيشة إذ يعد النمو احد العوامل المؤثرة في الودائع لدى المصارف التجارية فالناتج المحلي الإجمالي هو احد متغيرات الاقتصاد الكلي استخدم لقياس تأثيرات الناتج الدورية داخل الاقتصاد إذ يؤثر في العديد من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب(Tefera,2020:18)، ويتمثل النمو الاقتصادي في زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات من فترة زمنية إلى أخرى ويتم قياسه عن طريق الناتج المحلي الإجمالي إذ

بينت الأبحاث إلى أن الزيادة في الناتج المحلي نتج عنه زيادة في مدخرات الأفراد الإجمالية وزيادة في معدلات الودائع لدى المصارف (Gebre, 2019:15).

2-2 الوظيفة الائتمانية

تتمثل الوظيفة الثانية للمصارف التجارية في إقراض المال للأعمال التجارية حيث يقدم المصرف قروضًا وسلف بأسعار فائدة مختلفة للزبائن لفترة محددة كما يمكن منح قرض لشخص على أقساط أو مبلغ مقطوع واحد وعادة ما يمنح سلفًا وقروض مقابل أصول معينة.

2-2-1 مفهوم الوظيفة الائتمانية

ويعرف قانون المصارف العراقي رقم (94) الائتمان على انه أي صرف أو التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق سداد المبلغ والفوائد المستحقة عليه أو أي رسوم أخرى على المبلغ سواء كان ذلك مضمون أو غير مضمون وأي تمديد لموعد استحقاق الدين وأي شراء لورقة مالية لدين وحق آخر لدفع مبلغ للتكفل بدفع الفائدة إما مباشر أو بسعر شراء بخصم (قانون المصارف العراقي،2004) يمثل الائتمان إحدى الوظائف الأساسية للمصارف التجارية في مجال الأعمال المصرفية والتي يحقق المصرف من خلالها عوائده خلاله (Hudgins & Rose ,2005:521).

2-2-2 أهمية الائتمان

يمثل الائتمان الجزء الأكبر من الأرباح للمصارف التجارية حيث ان من خلال الأرباح يكون بمقدور المصارف التوسع والنمو فهو الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتحققة منه ويعمل الائتمان المصرفي على زيادة حجم التجارة الدولية عن طريق فتح الاعتماد ألمستندي فهو يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل التجاري الخارجي ويحقق اقتصاداً متوازناً عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابيتها للمشاريع كافة (eadhafuh,2018:16)، كما يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل للانشطة الاقتصادية المختلفة وفي ذات الوقت هو أداة حساسة وخطيرة قد ينتج عنها أثار اقتصادية غير مرغوبة حيث ان الإفراط في منح الائتمان يؤدي إلى ضغوط تضخمية (Al-Zubaidi,2011:166)

2-2-3 انواع الائتمان

يمكن تقسيم الائتمان المصرفي حسب القطاعات الممنوحة لها إلى:

أ) القروض التجارية

هو نوع من أنواع القروض الذي تلجأ أليه المؤسسات لغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري (أجور عمال ، مشتريات من المواد الأولية) ويكون عادة ائتمان قصير الآجل وتتمثل في الكمبيالات والسندات لأذنيه(Hindi,2002:8)

ب) القروض الصناعية

يختص هذا النوع من القروض بالقروض المقدمة إلى المؤسسات الصناعية وذوي المهن والحرفين تمنح بآجال متوسطة أو طويلة وذلك بالاعتماد على الدورة الصناعية للجهة المقترضة تمنح هذه القروض لتغطية شراء المواد الأولية ودفع الضرائب ودفع الأجور للموظفين (Rose & Hudgins,2013:522).

ج) القروض العقارية

يمنح هذا النوع من الائتمان إلى الأفراد أو المؤسسات لغرض تمويل المشاريع العقارية التي تتصف بأنها مشاريع عملاقة ضخمه والسبب في ذلك إلى أنها تحتاج إلى أموال هائلة ومدد طويلة قد تصل في بعض الأحيان إلى 15 سنة تقدم مقابل هذا الأموال ضمانه متمثلة بالعقار نفسه أن هذا النوع من الائتمان يمنح من قبل مصارف متخصصة (Susan et al,2012:63)

د) القروض الزراعية

نوع من أنواع القروض يكون المستفيد منه المزارعين يقترض لغرض المساعدة في عملية زراعة وحصاد المحاصيل وذلك من خلال تمويل شراء الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة ويمكن اعتبار هذا النوع من القروض هو قروض موسمية والتي تتمتع بالمحدودية نتيجة ارتفاع ألمخاطره فيه لاعتماده على الظروف المناخية ذات الطبيعة المتغيرة **(Al-Mazari,2009:28)**

2-2-4 العوامل المؤثرة على حجم الائتمان

تؤثر مجموعة من العوامل على حجم الائتمان لدى المصارف التجارية سواء في حالة التوسع أو الانكماش ومن بين أهم هذه العوامل هي (Mehta,2000:183):

1. **معدل العائد**

كلما ارتفع معدل العائد على الأموال كلما ارتفع حجم الائتمان حيث العلاقة طردية والعكس صحيح

2. **ظروف التجارة**

خلال فترة الازدهار تكون هناك زيادة في الطلب على الأموال المقترضة حيث يدفع سعر فائدة أعلى على رأس المال المقترض وهناك ثقة عالية على تسويق المنتجات المالية وتحقيق مستوى مرتفع من الإرباح ولكن خلال فترة الكساد تنخفض الرغبة في الطلب على الأموال ولا يرغب الأفراد أو مؤسسات الأعمال في المخاطرة بالاستثمار على الرغم من انخفاض سعر الفائدة نتيجة عدم القدرة على تسويق تلك المنتجات المالية

3. **نشاط المضاربة**

يرتبط حجم الائتمان بوضع المضاربة السائد حيث عندما تنتشر المضاربة يكون هناك توسع في حجم الائتمان نتيجة لزيادة المعاملات اليومية وعن انخفاض نشاط المضاربة ينخفض معه الائتمان وينكمش.

4. **الظروف السياسية**

يؤثر الوضع السياسي السائد في البلد في تحديد حجم الائتمان في حالة كان هناك استقرار سياسي سائد في البلد فان حجم الائتمان يتوسع على العكس من ذلك من فقدان الاستقرار السياسي يكون هناك تحفظ على الاستثمار الأموال في مشاريع جديدة.

2-3 الأسواق المالي ومؤشراتها

2-3-1 مفهوم السوق المالي

وتكون الأسواق المالية مواقع فعلية أو منتديات إلكترونية تسهل تدفق الأموال بين المستثمرين والشركات والحكومات إذ يشمل مجال الاستثمار بيع أو تسويق أو تحليل الأوراق المالية وإدارة مخاطر الاستثمار من خلال تنويع المحفظة (Melicher, & Norton,2013:4)، كما يقوم فيه الأفراد تداول الأوراق المالية والمشتقات وينظر للسوق المالي على أنها مجموعة من الترتيبات التي تسمح بالتداول بين المشاركين فيه (De Haan,et al,2012:131).

2-3-2 وظائف الأسواق المالية

تؤدي الأسواق المالية مجموعة من الوظائف الاقتصادية ويمكن توضيح أهم وظائف الأسواق المالية بالأتي Mishkin, & Drake, & Fabozzi,2010:18)،(Cecchetti,et al,2017:56)، (Eakins,2019:57):

1. انها توفر سيولة للمدخرين والمقترضين بدون الأسواق المالية والهيكل المؤسسي الذي يدعمها، سيكون بيع الأصول التي نمتلكها صعبًا للغاية حيث ان السيولة هي سمة حاسمة للأسواق المالية .
2. تجمع الأسواق المالية وتوصيل المعلومات حول مُصدري الأدوات المالية، وتلخيصها في شكل سعر.
3. ان الأسواق المالية هي المكان الذي يمكننا من خلاله شراء وبيع المخاطر والاحتفاظ بالمخاطر التي نريدها والتخلص من المخاطر التي لا نريدها
4. يعني اكتشاف السعر ان تفاعلات المشترين والبائعين في السوق المالية تحدد سعر الأصل المتداول. وبالمثل، فانهم يحددون العائد المطلوب الذي يطلبه المشاركون في السوق المالية من أجل شراء أداة مالية.
5. توفر الأسواق المالية منبرًا للمستثمرين لبيع أداة مالية وبالتالي توفير السيولة للمستثمرين السيولة هي وجود المشترين والبائعين المستعدين للتداول. هذه ميزة جذابة عندما تنشأ ظروف تجبر أو تحفز المستثمر على بيع أداة مالية.

2-3-3 انواع الأسواق المالية

يمكن ان تأخذ الأسواق المالية أشكال مختلفة ويمكن تصنيفها من حيث طبيعة الاستحقاق إلى:

أ) **أسواق النقد:** الأسواق التي تتاجر في سندات الدين أو الأدوات ذات آجال استحقاق أقل من سنة واحدة (Saunders,et al,2021:4)، تسهل أسواق المال بيع سندات الدين قصيرة الأجل بوحدات العجز إلى الوحدات الفائضة. يشار إلى الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق على أنها أوراق مالية لسوق المال، وهي عبارة عن سندات دين لها تاريخ استحقاق مدته سنة واحدة أو أقل. تتمتع هذه بشكل عام بدرجة عالية نسبيًا من السيولة ، ليس فقط بسبب استحقاقها قصير الأجل ولكن أيضًا لأنها مرغوبة لدى العديد من المستثمرين وبالتالي يكون لديهم سوق ثانوية نشطة(Madura,2014:5)، تتعامل أسواق المال في سندات الدين قصيرة الأجل الاقتراض والإقراض بالجملة لمدة تقل عن عام واحد حتى تاريخ استحقاقها (Arnold,2012:31).

ب) **أسواق رأس المال :** الأسواق التي تتاجر في أدوات الدين وحقوق الملكية بآجال استحقاق تزيد عن سنة واحدة (Saunders,et al,2021:4)، تسهل أسواق رأس المال بيع الأوراق المالية طويلة الأجل بوحدات العجز إلى وحدات الفائض. يشار إلى الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق على أنها أوراق مالية لسوق رأس المال. يتم إصدار الأوراق المالية لسوق رأس المال عادة لتمويل شراء الأصول الرأسمالية، مثل المباني أو المعدات أو الآلات. هناك ثلاثة أنواع شائعة من الأوراق المالية في أسواق رأس المال وهي السندات و الرهن العقاري والأسهم (Madura,2014:5).

ج) **أسواق المشتقات :** الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية المشتقة (Saunders,et al,2021:4)، او هي الأسواق التي يتداول فيها المستثمرون أدوات مثل العقود الآجلة والخيارات والمبادلات، والتي صممت أساسًا لنقل المخاطر في أسواق المشتقات يعقد المستثمرون اتفاقيات يتم تسويتها لاحقًا(Cecchetti, et al,2017:62).

2-3-4 ابرز مؤشرات السوق

1. مؤشر القيمة السوقية

يعبر هذا المؤشر عن قيم أسعار إغلاق أسهم الشركات في اليوم الأخير من الشهر أو السنة حيث يمثل الحجم الكلي لرأسمال السوق نهاية السنة وتبرز أهمية هذا المؤشر في انه يستخدم لرصد التطورات الحاصلة في النشاط الاستثماري للشركات المتداولة في السوق والاقتصاد حيث أن الزيادة في قيمة المؤشر تعبر عن الزيادة في قيمة المشاريع الاستثمارية التي تمول بطرح الأسهم ولكن في بعض الأحيان تلك الزيادة قد تعبر عن ارتفاع في أسعار الأوراق المالية (حمزة وعبد الحميد،16:2012)

2. مؤشر سيولة السوق

يعد معدل الدوران من ابرز المؤشرات المستخدمة لقياس سيولة سوق رأس المال أن معدل الدوران العالي يستخدم في كثير من الأحيان بوصفه مؤشر على أن كلف إكمال المعاملات المالية منخفضة وهنا يجب التذكير أن أسواق الأسهم كبيرة الحجم ليس بالضرورة أسواق مالية ذات سيولة عالية لتحقيق ذلك يجب أن تكون أسواقا مالية ذات كفاءة وهذا بدوره يؤدي إلى أن يكون معدل الدوران مرتفعا (Al-Mousawi and Al-Safi,2017:168)

3. مؤشر حجم التداول

يمثل مؤشر حجم التداول في قيمة الأسهم التي تتداول في السوق خلال مدة معينة ما يعطي مؤشر حجم التداول بعض الإشارات المهمة عن قوة السوق وإمكانية صعوده وهبوطه في المستقبل تولد عمليات البيع والشراء الكثيفة للأسهم خلال مدة معينة حجماً كثيفاً من التداول والذي بدوره ينتج عنه زيادة في مستوى الطلب في المده عينها وهذا يفسر احتمالية الصعود في الأسعار هي الخطوة القادمة هذا من شأنه أن يزيد من تفاؤل المستثمرين مما يدفع المستثمرين إلى الدخول إلى السوق الأوراق المالية ورفع الأسعار والعكس صحيح فانّ قلة تداول الأسهم يدعو المستثمرين إلى التشاؤم ومن ثم تصفية مراكزهم الاستثمارية هذه التصفية تسبب ضغطاً على الأسعار تؤدي إلى انخفاضها وخلاصة القول أن الطلب على الأسهم ليس العامل الوحيد المؤدي إلى زيادة الأسعار بل أن كمية التداول وزيادة الأسعار هي من تولد الطلب وثم زيادات جديدة في الأسعار (Abdul Hakim and Dalloul,2016:257)

3- الجانب العملي:

3-1 تحليل النتائج:

يتبين من الجدول (1) ان مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف هي الأعلى بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى في السوق، وكان عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (396503.6118) كما وسجلت أدنى قيمة لمؤشر الأسهم المتداولة للقطاع عام 2005 حيث بلغت (42517) وكان الوضع ألامني المرتبك خلال فترة ما بعد الاحتلال الأثر الكبير في تسجيل هذا المستوى المنخفض من القيمة أما في عام 2021 كانت قيمة عدد الأسهم المتداولة في أعلى مستوى لها حيث كانت تساوي (892811.3) حيث شهد العراق خلال العام التحسن في الوضع الاقتصادي نوعاً ما بعد فترة جائحة

الجدول (1) يوضح عدد الأسهم المتداولة حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)

مؤشر عدد الاسهم المتداولة

MIN	MAX	MEAN	قطاع الزراعة	قطاع الفنادق	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار	قطاع التأمين	قطاع المصارف	السنة
110	42517	7948	252	125	10007	2311	314	110	42517	2005
129	43467	8282.285714	735	129	10355	2101	1010	179	43467	2006
123	140803	21856	766	197	8409	1647	1047	123	140803	2007
486.5	133199.3	21550.44286	972.6	1060	13307.5	1115.3	711.9	486.5	133199.3	2008
792.6	181933.5	30184.37143	1278.5	1686.9	17689.6	3890	4019.5	792.6	181933.5	2009
356	190784.3	36522.78571	356	2277.5	53298.1	6159.6	1170.3	1613.7	190784.3	2010
1141	389159.3	70338.78571	1140.9	1706.4	83799.6	9969.2	2783.6	3812.5	389159.3	2011
760.2	542328.5	89377.12857	8405.1	1642.7	63814.7	6709.4	760.2	1979.3	542328.5	2012
1062	737227.9	113084.1143	1302.5	2553.5	41413.2	6918.1	1062.1	1111.5	737227.9	2013
16.3	707114.4	106165.3571	623	3515.6	23794.9	6749.3	16.3	1344	707114.4	2014
399	539459.9	82629.17143	1332.4	1522	26185.4	8107	399	1398.5	539459.9	2015
52.2	864664.7	130721.2857	912.2	3500.4	37133.3	7732.1	52.2	1054.1	864664.7	2016
0.01	598565.6	89757.11571	1225.5	814.5	21505.4	4830.2	0.01	1358.6	598565.6	2017
400.3	333579.8	62401.96667	1618	785.8	34296.8	3731.1	****	400.3	333579.8	2018
559.2	173224.4	34216.2	1600.5	559.2	24220.8	3847.3	****	1845	173224.4	2019
616.3	229721.5	42201.36667	1041.9	1153.7	17056.9	3617.9	****	616.3	229721.5	2020
206.7	892811.3	132432.3	1137.6	511.7	25036.6	5011.7	2310.5	206.7	892811.3	2021
			1452.923529	1396.523529	30077.87059	4967.482353	1118.329286	1084.2118	396503.6118	MEAN
			8405.1	3515.6	83799.6	9969.2	4019.5	3812.5	892811.3	MAX
		• الاعداد بالمليار سهم	252	125	8409	1115.3	0.01	110	42517	MIN

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالي

كوفيد19 التي كان لها الأثر الكبير على مختلف الأسواق العالمية ومن ضمنها سوق العراق، وان من الملاحظ على قيمة عدد الأسهم المتداولة من خلال الجدول ان منحى قيمة عدد الأسهم المتداولة للقطاع انها ذات منحنى تصاعدي مع الانتباه إلى انه في عام 2014 بدأت القيمة بالانخفاض نتيجة الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق بالإضافة إلى الانخفاض القياسي في أسعار النفط العالمية ومن ثم استمر التذبذب خلال السنوات التالية وان هذا الانخفاض هو نتيجة ارتدادية لصدمة 2014 حتى عاد القطاع إلى التعافي التدريجي خلال (2021)، أما بالنسبة لقطاع التأمين كان معدل قيمة عدد الأسهم المتداولة خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (1084.2118) وكانت اقل قيمة للقطاع في عام 2005 حيث كانت (110) فيما سجلت أعلى قيمة للقطاع خلال عام 2011 حيث بلغت (3812.5) وكانت القيمة المتداولة لقطاع التأمين للمدة (2005-2017) ذات منحى تصاعدي في اغلب السنوات من ثم بعد ذلك اتجهت القيمة إلى الانخفاض بشكل كبير عام 2018 حيث سجلت قيمة (400.3) بانخفاض كبير عن السنة السابقة ثم عاودت للتذبذب في السنوات اللاحقة ، كانت قيمة عدد الأسهم المتداولة لقطاع الاستثمار مقاربة لما هو عليه في قطاع التأمين حيث كان معدل قيمة عدد الأسهم المتداولة خلال مدة الدراسة المبحوثة (1118.329286) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 حيث بلغت (0.01) أما في عام 2009 كانت قيمة عدد الأسهم المتداولة (4019.5) وهي أعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في جدول قيمة عدد الأسهم المتداولة لقطاع الاستثمار تذبذب في القيمة خلال (2005-2011) ومن ثم بعد ذلك بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018 أصبحت قيمة عدد الأسهم المتداولة للقطاع مساوية للصفر خلال الأعوام (2018-2020) ثم سجلت في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ما قيمته (560) ان الوضع الأمني وعدم الاستقرار في البلد كان السبب الرئيس في تلك القيم الضعيفة لقطاع الاستثمار حيث يحتاج قطاع الاستثمار للعمل والنمو بصوره صحيحة إلى وضع مستقر امني واقتصادي ليقوم بدوره بصوره صحيحة، أما قطاع الخدمات كان معدل عدد الأسهم المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (4967.482353) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2008 حيث بلغت (1115.3) أما أعلى قيمة متداولة للقطاع كانت عام 2011 حيث بلغت (9969.2) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة وعدم اتخاذ نهج ثابت سواء تصاعدي أو تنازلي وبعد سيطرة المجاميع الإرهابية المسلحة على مناطق من العراق وأزمة أسعار النفط يلاحظ استمرار الانخفاض في قيمة عدد الأسهم المتداولة لسنوات لاحقة عن العام 2014 واستمر حتى2021 عاودت للارتفاع مره أخرى مسجل (5011.7) ، وعند الانتقال إلى قطاع الصناعة كان معدل قيمة عدد الأسهم المتداولة خلال مدة الدراسة (30077.87059) ويتضح من الجدول ان أدنى قيمة متداولة لقطاع الصناعة كانت

عام 2007 حيث بلغت القيمة (8409) وكما سجل عام 2005 أعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة بلغت (83799.6) ويلاحظ من جدول عدد الأسهم المتداولة كانت متذبذبة بين الصعود والهبوط في القيمة ويعود السبب في ذلك التذبذب إلى التخبط في القرارات المتخذة والتي تؤثر على قطاع الصناعات من ناحية الاعتماد على المنتجات المستوردة ومن ناحية أخرى إيقاف استيراد تلك المنتجات والعمل على تصنيعها محلياً، أما في قطاع الفنادق والسياحة كان معدل عدد الأسهم المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة (1396.523529) كما سجل عام 2005 اقل قيمة للقطاع حيث بلغت (125) أما عند النظر إلى أعلى قيمة سوقية كانت عام 2014 بلغت (3515.6) وشهد القطاع فترات متفاوتة بين التزايد في مؤشر عدد الأسهم المتداولة التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الأوضاع الأمنية المختلفة التي شهدها البلد خلال فترة الدراسة ، وأخيراً عند الانتقال إلى قطاع الزراعة كان معدل عدد الأسهم المتداولة للقطاع (1452.923529) وكذلك كانت أدنى قيمة متداولة للقطاع عام 2005 حيث بلغت قيمة عدد الأسهم المتداولة (252) أما في عام 2012 سجلت أعلى قيمة متداولة للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (8405.1) ويلاحظ من خلال الجدول ان قيمة عدد الأسهم المتداولة للقطاع الزراعي ذات منحنى تصاعدي للمدة (2005-2009) وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بالتباين في السنوات التالية ثم عاودت للصعود مرة أخرى حيث احتاج القطاع لتلك المدة للتعافي من الأوضاع الداخلية المتمثلة بسيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق متعددة من العراق وكذلك الأوضاع على المستوى العالمي من الانخفاض في أسعار النفط .

بعد تحليل جميع القطاعات خلال مدة الدراسة المبحوثة وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب أعلى قيمة في عدد الأسهم المتداولة بين القطاعات جميعاً ويعود السبب في ذلك إلى انه أكثر القطاعات جذب للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الأعلى بين القطاعات الأخرى ومن ثم كان قطاع الصناعة بالمركز الثاني أما في المركز الثالث جاء قطاع الخدمات كما حل قطاع الزراعة رابعاً بين القطاعات أما المركز الخامس كان قطاع الفنادق والسياحة فيما كانت تناوب قطاعي الاستثمار والتأمين على المركز السادس والسابع مسجلين اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين حيث وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار الي يلعب دور كبير في عملية التنمية ، ومن يتضح الضعف في أداء قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة

الشكل (1) يوضح عدد الأسهم المتداولة لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة(2005-2021)

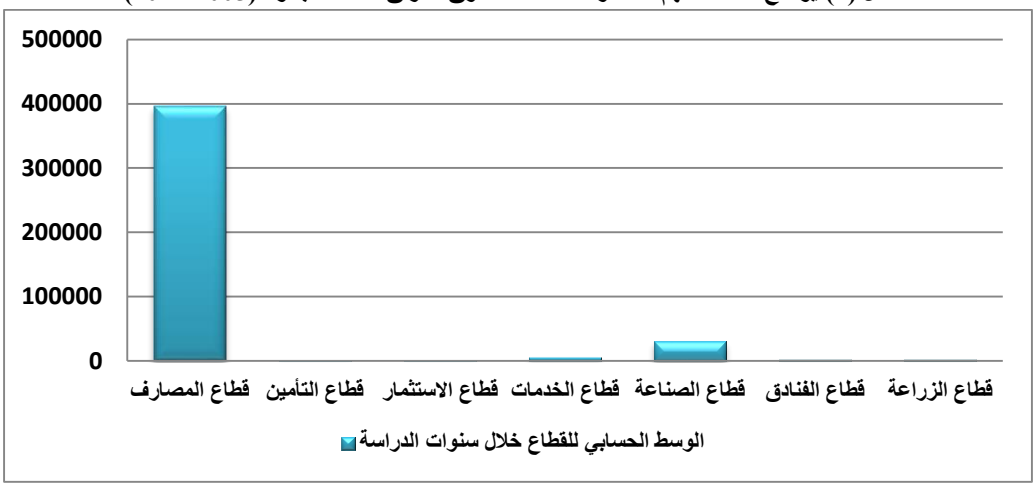

3-2 اختبار فرضية البحث:

أ- قطاع المصارف:

الجدول(2) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة.

ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 17 March 2024

جدول(2)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	389522.428	283345.562		1.375	.194
	APD	-136661.771-	133894.106	-.363-	-1.021-	.328
	MPD	-40392.910-	16634.414	-.483-	-2.428-	.032
	APC	308856.054	130022.318	.850	2.375	.035
	MPC	127942.268	51989.119	.493	2.461	.030
2	(Constant)	118468.534	98952.248		1.197	.253
	MPD	-39604.596-	16643.146	-.473-	-2.380-	.033
	APC	192528.574	62680.580	.530	3.072	.009
	MPC	129842.334	52039.177	.500	2.495	.027
R^2=.637, Sig=.003[c], F المحسوبة=7.592						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار مؤشر (APD) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في الموشرات الاخرى (MPD,APC,MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثاني والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرMPD الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (-39604.596-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف بمقدار(-39604.596-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.380-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشرAPC الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (192528.574) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف بمقدار(192528.574). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.072) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشرMPC الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (129842.334) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف بمقدار(129842.334). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.495) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثاني (.637) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (63.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الأسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (7.592) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 75%.

ب- قطاع التأمين

يبين الجدول(3) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة

جدول(3)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع التأمين

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-458.023-	1382.284		-.331-	.746
	APD	568.341	653.194	.463	.870	.401
	MPD	-25.170-	81.150	-.092-	-.310-	.762
	APC	-415.803-	634.306	-.352-	-.656-	.524
	MPC	412.804	253.626	.488	1.628	.130
2	(Constant)	-517.927-	1320.289		-.392-	.701
	APD	577.748	629.400	.471	.918	.375
	APC	-405.260-	610.980	-.343-	-.663-	.519
	MPC	370.834	206.922	.439	1.792	.096
3	(Constant)	103.266	911.830		.113	.911
	APD	209.842	291.466	.171	.720	.483
	MPC	352.212	200.866	.417	1.753	.101
4	(Constant)	725.731	285.002		2.546	.022
	MPC	366.995	196.579	.434	1.867	.082
R^2=.189, Sig=.082[e], F المحسوبة=3.485						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع .

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرMPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(رابعا) حذف مؤشر APD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرMPC الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (366.995) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع التأمين بمقدار(366.995). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.867) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (.189) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (18.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الأسهم المتداولة ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (3.485) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 25%.

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول(4) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة.

جدول(4)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الاستثمار

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1281.182-	1433.280		-.894-	.389
	APD	1550.295	677.292	1.053	2.289	.041
	MPD	-75.725-	84.144	-.231-	-.900-	.386
	APC	-1924.363-	657.707	-1.355-	-2.926-	.013
	MPC	143.136	262.983	.141	.544	.596
2	(Constant)	-1223.531-	1390.133		-.880-	.395
	APD	1537.095	658.282	1.044	2.335	.036
	MPD	-51.291-	69.214	-.157-	-.741-	.472
	APC	-1873.107-	633.066	-1.319-	-2.959-	.011
3	(Constant)	-1442.335-	1336.363		-1.079-	.299
	APD	1574.917	645.647	1.069	2.439	.029
	APC	-1885.885-	622.558	-1.328-	-3.029-	.009
R^2=.402, Sig=.027[d], F المحسوبة=4.710						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في الموشرات الاخرى (APD, APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات(APD,APC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPD الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (1574.917) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الاستثمار بمقدار(1574.917). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.439) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشرAPC الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (-1885.885-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الاستثمار بمقدار(-1885.885-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.029-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثالث (.402) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (40.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الأسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن

ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.710) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الاستثمار وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 50%.

د- قطاع الخدمات

يبين الجدول(5) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة.

جدول(5)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الخدمات

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1014.462	2956.799		.343	.737
	APD	1094.796	1397.227	.332	.784	.448
	MPD	-355.686-	173.585	-.485-	-2.049-	.063
	APC	30.804	1356.823	.010	.023	.982
	MPC	1458.507	542.523	.641	2.688	.020
2	(Constant)	967.883	2045.679		.473	.644
	APD	1122.602	646.121	.340	1.737	.106
	MPD	-355.898-	166.539	-.485-	-2.137-	.052
	MPC	1460.271	515.879	.642	2.831	.014
3	(Constant)	4342.074	687.666		6.314	.000
	MPD	-412.133-	174.745	-.562-	-2.358-	.033
	MPC	1629.057	541.948	.716	3.006	.009
R^2=.415, Sig=.023[d], F المحسوبة=4.967						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في الموشرات الاخرى (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات(MPD,MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرMPD الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (-412.133-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الخدمات بمقدار(-412.133-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.358-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشرMPC الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (1629.057) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات

بمقدار(1629.057). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.006) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثالث (.415) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (41.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الأسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.967) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الخدمات وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 50%.

هـ- قطاع الصناعة

يبين الجدول(6) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة.

جدول(6)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الصناعي

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7270984830.218	3477391365.310		2.091	.058
	APD	-2594653173.044-	1643230986.136	-.814-	-1.579-	.140
	MPD	33424786.795	204147775.488	.047	.164	.873
	APC	1207562419.845	1595714027.758	.393	.757	.464
	MPC	-425860106.325-	638042504.706	-.194-	-.667-	.517
2	(Constant)	7350536703.667	3311889052.810		2.219	.045
	APD	-2607145087.265-	1578823108.015	-.818-	-1.651-	.123
	APC	1193560999.952	1532618314.058	.388	.779	.450
	MPC	-370125184.115-	519054681.687	-.168-	-.713-	.488
3	(Constant)	6931928298.717	3201716752.870		2.165	.048
	APD	-2526421411.544-	1546868407.658	-.792-	-1.633-	.125
	APC	1045279659.486	1491552109.603	.340	.701	.495
4	(Constant)	5354988109.402	2238660061.339		2.392	.030
	APD	-1570364929.222-	716676645.786	-.492-	-2.191-	.045
R^2=.242, Sig=.045[e], F المحسوبة=4.801						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع .

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(رابعا) حذف مؤشر APC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPD الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (1570364929.222-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الصناعة بمقدار(1570364929.222-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.191-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (.242) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (24.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الأسهم المتداولة ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.801) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الصناعة وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 25%.

و- قطاع السياحة

يبين الجدول(7) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة.

جدول(7)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة عدد الأسهم المتداولة لقطاع السياحة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-729.426-	1278.818		-.570-	.579
	APD	870.852	604.302	.619	1.441	.175
	MPD	-178.854-	75.076	-.572-	-2.382-	.035
	APC	-567.968-	586.827	-.419-	-.968-	.352
	MPC	636.573	234.641	.657	2.713	.019
2	(Constant)	129.404	918.623		.141	.890
	APD	358.172	290.144	.255	1.234	.239
	MPD	-174.960-	74.785	-.560-	-2.340-	.036
	MPC	604.056	231.658	.623	2.608	.022
3	(Constant)	1205.956	294.039		4.101	.001
	MPD	-192.903-	74.719	-.617-	-2.582-	.022
	MPC	657.908	231.731	.679	2.839	.013
R^2=.411, Sig=.025[d], F المحسوبة=4.885						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في الموشرات الاخرى (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات(MPD,MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرMPD الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (-192.903-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع السياحة بمقدار(-192.903-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.582-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشرAPC الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (657.908) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع السياحة بمقدار(657.908). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.839) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثالث (.411) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (41.1%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الأسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.885) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع السياحة وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 50%.

ز- القطاع الزاعي

يبين الجدول(8) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة.

جدول(8)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة للقطاع الزراعي

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2430.758	2718.903		.894	.389
	APD	-737.213-	1284.810	-.306-	-.574-	.577
	MPD	-140.797-	159.619	-.263-	-.882-	.395
	APC	545.929	1247.657	.235	.438	.669
	MPC	919.071	498.873	.554	1.842	.090
2	(Constant)	1605.256	1895.995		.847	.413
	APD	-244.427-	598.844	-.102-	-.408-	.690
	MPD	-144.540-	154.353	-.270-	-.936-	.366
	MPC	950.326	478.132	.573	1.988	.068
3	(Constant)	870.583	577.830		1.507	.154
	MPD	-132.295-	146.835	-.247-	-.901-	.383
	MPC	913.576	455.387	.551	2.006	.065
4	(Constant)	766.671	562.640		1.363	.193
	MPC	702.551	388.080	.423	1.810	.090
R^2=.179, Sig=.090[e], F المحسوبة=3.277						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر(MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر(MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(رابعا) حذف مؤشر MPD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرMPC الى مؤشر عدد الأسهم المتداولة (702.551) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الزراعة بمقدار(702.551). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.810) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (.179) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (17.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الأسهم المتداولة ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (3.277) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الزراعة وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 25%.

4- الاستنتاجات والتوصيات:

4-1 الاستنتاجات:

1) أظهرت الدراسة ان مؤشر عدد الأسهم لشركات القطاع المصرفي هو الأعلى من بين جميع القطاعات خلال مدة الدراسة حيث يلاحظ ان قيم المؤشر مرتفعة بالمقارنة مع باقي القطاعات
2) أظهرت نتائج التحليل لمؤشر عدد الأسهم ان قيم المؤشر ضعيفة وقد تكون شبه معدومة خلال فترة الدراسة مثل (قطاع التأمين ، قطاع الاستثمار ، قطاع الفنادق ، قطاع الزراعة)
3) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الى الأثر الكبير للمصارف التجارية من خلال وظائفه الأساسية على القطاع المصرفي وعلى جميع القطاعات العاملة في السوق ولكن بنسب متفاوتة
4) كان هناك ضعف في اداء المصارف التجارية لوظائفها الاساسية والذي من شأنه ان يؤدي الى ضعف قيمة مؤشر عدد الاسهم المتداولة لتلك القطاعات

4-2 التوصيات :

1) ضرورة اتخاذ المصارف استراتيجيات جذب للودائع من الشركات العاملة في القطاعات الاكثر ضعف وتشجيعهم على الإيداع لتحقيق ارباح الامر الذي يدفع بالقطاعات الضعيفة الى النمو بشكل يقارب ماموجود في القطاع المصرفي
2) ضرورة قيام البنك المركزي بحث المصارف التجارية على تقديم ائتمان يستهدف القطاعات الأكثر ضعف والعمل على زيادة مستوى النشاط فيها
3) المتابعة المستمرة وبشكل دوري لحركة تداول الأسهم للشركات المدرجة في مختلف قطاعات السوق واستبعاد الأضعف منها وإضافة شركات أخرى جديدة
4) الاهتمام بقطاع الائتمان والاستثمار على وجه الخصوص والسبب في ذلك أهمية كلا القطاعين على باقي قطاعات السوق
5) تحقيق درجة عالية من الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات عن كافة الشركات المتداول أسهمها في السوق ، وليس فقط عن طريق التقارير السنوية كما معمول به الآن، وانما على معلومات مالية وغير مالية مستمرة خلال السنة، ويكون المستثمر على بينة واطلاع عن وضع الشركات العاملة في السوق.

المصادر:

1) Drake, P. P., & Fabozzi, F. J. (2010). *The basics of finance: An introduction to financial markets, business finance, and portfolio management* (Vol. 192). John Wiley & Sons.
2) Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2017). *Money, banking, and financial markets* (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.
3) Mishkin, F. S., & Eakins, S. G. (2019). *Financial markets*. Pearson Italia
4) Machiraju, H. R. Modern commercial banking. New Age International, 2008
5) Howells, P. G., & Bain, K. (2008). The economics of money, banking and finance: a European text. Pearson Education.
6) Osuala, A. E. (2020). Banks' marketing strategies and deposit mobilisation: a study of selected commercial banks in Nigeria. *1684903025*.
7) Machona, V., & Kaseke, N. (2013). Deposit-attracting strategies in the financial sector in a multi-currency setting: The case of commercial banks in Zimbabwe. *University of Zimbabwe Business Review*, *1*(1).
8) Tuyishime, R., Memba, F., & Mbera, Z. (2015). The effects of deposits mobilization on financial performance in commercial banks in Rwanda. A case of equity bank Rwanda limited. *International Journal of small business and entrepreneurship research*, *3*(6), 44-71.
9) TEFERA, S. (2020). *DETERMINANTS OF DEPOSIT GROWTH IN ETHIOPIAN PRIVATE BANKS* (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).
10) Gebre, T. (2019). *COLLEGE OF BUSINESS AND ECONOMICS ACCOUNTING AND FINANCE DEPARTMENT* (Doctoral dissertation, Addis Ababa University Addis Ababa, Ethiopia).
11) T.N.Hajela , money – Banking and International Trada , Published by : Ane Books Pvt- Ltd Eighth Edition : 2009
12) Rose, P. (2013). Bank Management and Financial Services/Peter S. *Rose, Sylvia C. Hudgins.–7th ed.,– McGraw-Hill Education*.
13) B.K. Mehta , Principles of Money and Banking , 2000
14) Melicher, R. W., & Norton, E. A. (2013). *Introduction to finance: markets, investments, and financial management*. John Wiley & Sons.
15) Zutter, C. J., & Smart, S. B. (2022). *Principles of Managerial Finance: Brief*. Harlow, UK: Pearson.
16) Saunders, A., Cornett, M. M., & Erhemjamts, O. (2012). Financial markets and institutions. McGraw-Hill/Irwin.
17) Madura, J. (2014). Financial markets and institutions. Cengage learning.
18) Arnold, G. (2012). *Modern Financial Markets and Institutions eBook*. Pearson Higher Ed.
19) Saunders, A., Cornett, M. M., & Erhemjamts, O. (2021). Financial markets and institutions. McGraw-Hill/Irwin.
20) Nour Sultan, Muhammad Saeed: Banking Management, New University House, Alexandria, Cairo, 2005.
21) Hanafi, Abdel Ghaffar, Qaryaqas Rasmiya Zaki, Financial Markets and Financial Institutions, University House, Alexandria, Egypt, 2008.
22) Al-Shammari, Sadiq Rashid - Banking Management, "Reality and Scientific Applications," first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, 2009.
23) Adhafa, Haider Hussein, "The Effectiveness of the Credit Policy of Specialized Banks in Stimulating Private Investment in Iraq," a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Baghdad as part of the requirements for obtaining a doctorate in economics, 2018.
24) Al-Zubaidi Hamza Mahmoud, (2011), "Bank Management, Deposit Mobilization and Presentation Strategy," Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation, Amman, Jordan.
25) Dr. Mounir Ibrahim Hindi, "Modern Thought in Risk Management", Part 1: Securitization, 1st edition, Alexandria, 2002
26) Suzan Samir Theeb and others, "Credit Management", Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, without the country of publication 2012